دور المنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر تجربة زاكورا مع إمكانية الاستفادة منها في مصر

دكتور /مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام أستاذ مساعد الاقتصاد -
كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية جامعة أم القرى – السعودية

الملخص:

يناقش البحث الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في المساهمة في تخفيف حدة الفقر في ظل تضاؤل دور الدولة في مساعدة الفقراء على التخلص من فقرهم ، واختار هذا البحث تجربة منظمة زاكورا في العمل الأهلى ليوضح مساهمة إحدى المنظمات الأهلية وهي منظمة زاكورا ، في مساعدة الفقراء على اتخاذ وسائل من شأنها التخفيف من حدة الفقر من خلال التمويل الصغير لأفقر الفقراء.

وتأتى أهمية هذا البحث من أنه يوضح تجربة ناجحة لإحدى المنظمات غير الحكومية في دولة نامية ، ومن ثم يمكن الاستفادة بها على المستوى الإقليمي في دولة نامية مثل مصر ، حيث تعزف المؤسسات التمويلية عن إقراض أفقر الفقراء ، ومن ثم يرجى من إمكانية تطبيق مثل هذا المفهوم بين عدد من المنظمات غير الحكومية التى تهتم بالتنمية في مصر ، وذلك لتمويل الفقراء أن تخفف من حدة فقرهم ، بل وتجعلهم أهم عناصر تمويل تلك المنظمات في المستقبل.

Abstract:

Discusses the research changing role of non-governmental organizations in contributing to poverty alleviation in the light of dwindling state's role in helping the poor out of poverty, chose to research the experience of Zakora to work Ahli to explain a contribution-based organizations are the poor in Zakora, in assisting the poor to take the means Would alleviate poverty through micro-finance for the poorest of the poor.

The importance of this research is that it shows a successful test of a non-governmental organizations in developing countries, and thus can be used at the regional level in developing countries such as Egypt, where financial institutions reluctant to lend to the poorest of the poor, And the application of such a concept among a number of non-governmental organizations that are interested in development in Egypt, through the financing of the poor can alleviate poverty, and even makes them the most important elements of the financing of such organizations in the future.

مقدمة :

ازداد الحديث فى السنوات الأخيرة عن الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الخيرية NGO'S لسد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومة لمقابلة متطلبات التنمية وبصفة خاصة على ضوء التغيرات العالمية ومنها : التحرير الإقتصادى وتقليص دور الدولة ، تحرير التجارة والتكتلات والتجمعات ، والمشكلات التى تنشأ فى كثير من الدول نتيجة هذه التحولات تحتاج إلى جهات فعالة ، يعتمد عليها فى مواجهة مثل هذه المشكلات .

وقد بدأت تتغير نظرة العالم للمنظمات غير الحكومية واعتبارها مصدر فعال يعتمد عليه فى تطبيق مختلف السياسات ومواجهة الكثير من المشكلات ، حيث أن هذه المنظمات تعتبر أكثر ديناميكية ومرونة من الجهات الحكومية فى الوصول لكثير من الفئات الفقيرة التى لا تستطيع أن تصل إليها الحكومة .

أيضا فهناك تأكيد واضح على الدور المرتقب للقطاع الأهلى على المستوى العالمى فقد أعلنت هيئة الأمم المتحدة أن أول عام فى القرن الواحد والعشرين هو العام العالمى للتطوع و الجمعيات الخيرية التى تعمل على حفز التعاون الدولى ، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح بوجود الجمعيات الخيرية كمؤسسات استشارية فى الهيئة على أن يقوم المجلس الإقتصادى والإجتماعى وهو أحد الأعضاء الست الأساسية فى الهيئة بعقد الاتفاقات اللازمة معها ، وبالتالى أصبحت الجمعيات الخيرية عنصرا أساسيا فى المحافل الدولية فى العالم ، وأقر المسئولون بالأمم المتحدة الدور الذى لا يمكن الاستغناء عنه للمنظمات غير الحكومية فى الشئون التنمية العالمية ومساهمتها الجوهرية للأمم المتحدة .

وبقدر التزايد العددى للمنظمات غير الحكومية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان هناك أيضا التنوع الوظائفى والتعدد فى الأدوار التى باتت تلك المنظمات تضطلع بها على المستويين القومى والدولى فهذه المنظمات لا تقتصر أدوارها على الداخل فقط وإنما تتفاعل عبر الحدود القومية – وهو ما دعت إليه وتناولته هيئة الأمم المتحدة – ومن ثم تشكل بعدا حيويا لظاهرة العولمة.

ولقد لعبت المنظمات غير الحكومية - من خلال تجارب دولية عديدة – دورا هاما فى استيعاب جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات والطبقات الأكثر فقرا من خلال تطبيقاتها الواقعية وكان من أهم أساليبها لذلك هو خلق فرص عمل وبالتبعية زيادة مستوى الدخل ومن خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة إئتمان ومنح للقيام بالمشروعات الصغيرة وتمثلت هذه

الطبقات فى أفقر الفقراء من صغار المزارعين ومنظمو المشاريع فى القطاع غير الرسمى بصفة عامة والنساء بصفة خاصة وهم أكثر الفئات التى يمكن الوصول إليها من قبل الجمعيات الخيرية ، بالقروض الحسنة بعيدا عن الفوائد الربوية ، وجعل الفقراء مشاركون فى دعم الجمعيات من خلال ما يسددونه من عوائد أرباحهم ومن ثم تقوم الجمعية بتدوير المال إلى فئة أخرى فقيرة وهكذا ، بعيدا عن شبهات الربا .

وحتى لا تتفرق بالباحث السبل فإن هذا الأسلوب هو مناط التركيز في هذا البحث ويخرج عن نطاق بحثنا هذا كل أسلوب يرتبط بدور الجمعيات الخيرية التقليدي والسابق والمتمثل فى الإغاثة والرعاية الاجتماعية ...وغيرها حيث قد تغير دور هذه المنظمات من منظمات إغاثة ورعاية إلى منظمات فاعلة إقتصاديا واجتماعيا ودعويا ، ومن ثم فإن اهتمام البحث ينصب على الدور الإنمائي لتلك لجمعيات وكيفية استيعابها لفئات المجتمع من الطبقات الفقيرة وذلك على مستوى التنظير والتطبيق .

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى تجربة دولية رائدة على المستوى النظري (الإنمائي) ، والتطبيقي الممثل في التمويل الصغير من خلال تجربة "جمعية زاكورا " المغربية وكيف لها أن تكون نموذجا عربيا ناجحا على المستويين الفكري والتطبيقي .

أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة من :-

1- إبراز الدور الإنمائي والفاعل للجمعيات الخيرية في المساهمة في استيعاب فئات المجتمع من الطبقات الفقيرة وإمكانية دمج هذه الفئات ضمن قوى المجتمع من خلال نموذج قد يحتذي عربيا وعلى مستوى الدول الإسلامية .

3-تحديد البرامج التعويضية والمقدمة من قبل الجمعيات الخيرية (حالة جمعية زاكورا المغربية) وما مدى نجاحها بالفعل فى تحقيق هذا الهدف .

4-حفز الجمعيات الخيرية فى الدول النامية والمتشابهة فى هياكلها الاقتصادية والإدارية مع الجمعية موضع الدراسة للاستفادة من هذا النموذج المحتذى بها فى الدعوة إلى إمكانية استيعاب أهم فئات المجتمع ودمجهم في المجتمع كصورة تطويرية من صور التنمية البشرية المرتجاة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن يتم الاستفادة من أوجه النجاح وتقييمه ، وليس نقل التجربة كلية ، حيث أن لكل منظمة وجمعية خيرية خصوصيتها ، وبصمتها التنموية التى قد تختلف مع مثيلتها فى الدول الأخرى ، من حيث البيئة والمناخ المواتى ، و دور الدولة الداعم لها .

منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة على عدة مداخل منهجية هى :

- المنهج الوصفى التحليلى لمراجعة استقراء الكتابات عن الجمعيات الخيرية بغرض الوصول إلى أهم الخصائص التى تتسم بها الجمعيات الخيرية.

- تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة للتعرف على أحد النماذج الفعلية للمنظمات الأهلية ودورها في دمج واستيعاب فئات المجتمع من الطبقات الفقيرة .

هيكل الدراسة

المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي للدراسة (مسح في التعاريف) .

المبحث الثانى:-تجربة الجمعيات الخيرية فكرا وتطبيقا ودورها في دمج واستيعاب فئات المجتمع من الطبقات الفقيرة (جمعية زاكورا المغربية نموذجا).

المبحث الثالث : مدى الاستفادة من التجربة وإمكانيات التطبيق في مصر

خاتمة (نتائج – مقترحات) .

الإطار المفاهيمي للدراسة

أولاً : تعريفات الجمعيات الخيرية :-

1- هناك العديد من المسميات للعمل التطوعي والمنظمات التطوعية وقد تختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذى تعمل به فمثلاً تعرف هذه المنظمات فى الولايات المتحدة بالقطاع غير الهادف للربح وفى أوربا بالمنظمات الاجتماعية وفى العالم الثالث بالمجموعات الأهلية أو الجمعيات الخيرية بينما فى أمريكا اللاتينية ينتشر مفهوم منظمات التنمية غير الحكومية .

2- وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها تعبر عن نفس المعنى وستعتمد هذه الدراسة على مفهوم الجمعيات الخيرية وذلك لان المفهوم المتداول والمقبول من قبل الوكالات العالمية وتستخدمه في الأنشطة الاجتماعية أو التنمية وتتسم بان لها أهداف إنسانية أو تعاونيه أكثر من كونها أهداف تجاريه ونسعى بصوره عامه إلى تخفيف المعاناة وتعزيز مصالح الفقراء أو الفئات المستضعفة وتوفير الخدمات الاجتماعية والاضطلاع بتبعية المجتمعات المحلية .

3- وسنحاول فى هذا الفرع من البحث عرض التعاريف المختلفة للمنظمات غير الحكومية والتى تتعدد وتتنوع مما يجعل من الصعب وضع تعريف واحد يجمعها سوياً لذا نحاول رصد اكبر قدر من التعريفات لهذه المنظمات للوقوف على خصائصها المشتركة .

تعريفات المؤسسات الدولية :-

تعريف البنك الدولى :-

يعرف البنك الدولي الجمعيات الخيرية بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة ولها أهداف إنسانية أو تعاونيه أكثر من كونها أهداف تجاريه أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية الدولية ، وتأخذ شكل جماعات دينيه منظمه إقليميا أو قومياً أو جماعات تنشأ في القرى[i] .

تعريف الأمم المتحدة :-

وفقاً لإحدى وثائق الأمم المتحدة[ii] الصادرة عام 1994 فان الجمعيات الخيرية تمثل كيان غير هادف للربح أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر فتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها تحاول تلبيه مطالب أعضائها والمجتمع الذي تعمل فيه [iii].

تعريف معهد الدراسات السياسية العامة بجامعة Johns Hopkins :-

- حدد معهد الدراسات السياسية بجامعه **Johns Hopkins** [iv] مجموعه من المعايير والواجب توافرها فى المنظمة حتى تدخل ضمن القطاع الثالث وهى :-

1-ضرورة توافر شكل رسمي للمنظمة له سمة الاستمرار، وبالتالي يتم استبعاد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.

2-أي لا تهدف إلى تحقيق ربح، وبالتالي تستبعد المنظمات التي تقوم بتوزيع أرباحها على أعضائها، وذلك لأن الربح المتحقق يجب أن يوجه إلى تطوير فاعلية المنظمة ذاتها.

3-لا ترتبط كليه بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على دعم مالي أو فني من الدولة.

4-أن تكون الإدارة الخاصة بالمنظمة نابعة من ذاتها (**Self Governing**) وبالتالي تستبعد المنظمات التي تدار من الحكومة أو من أي قوى خارجية عنها.

5-ضرورة توافر المشاركة التطوعية سواء فى أنشطة المنظمة أو إدارتها .

6-ألا تكون المنظمة حزبية أي لا تتبع حزب معين وهذا يؤكد على فكره استقلالية المنظمة وتوجها إلى كل قطاعات المجتمع ولكن دون أن تكون مرتبطة بكيان حزبي معين .

تعريف تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة :-

يقرر أن الجمعيات الخيرية هي منظمات أهلية تطوعية العضوية والنشاط تعبر عن رغبه الأفراد على الأخذ بالمبادرة والمبادئ فى القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض ائتمانية وإنسانية محلية ودولية بالاعتماد على الجهود والتمويل الذاتي فى المقام الأول عن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل اكبر لأداء أنشطتها المختلفة[v] .

تعريفات أخرى

تعريف سترو يدفوكس[vi] :-

- عرف فوكس هذه المنظمات بأنها مؤسسات خاصة وغير رابحة وضرورية للنظام الاجتماعي السائد وقد قسمها إلى :-

1. مؤسسات علمية تخدم اغلبية المجتمع ويطلق عليها المؤسسات الرئيسية (**Malarial Associations**) .
2. المؤسسات الطائفية والعنصرية والثقافية ، و الخاصة بالمرأة وهى غالباً تخدم اهتمامات أقلية من الشعوب ويطلق عليها (**Malarial Associations**) .
3. الجماعات والهيئات التى تهتم بخدمه وتنميه المجتمع ويطلق عليها المؤسسات المالية (**Medial Associations**) وهذا النوع من المؤسسات ظهر بسبب الدوافع الدينية والأخلاقية بهدف معاونة الفئات الفقيرة وتقديم يد العون إليهم من اجل زيادة الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

4. منظمات تهدف إلى المساهمة فى دفع عجله التنمية من خلال إكساب الفرع قدره اكبر على الإنتاج بالتعليم والتدريب والمعرفة والتنظيم .
5. منظمات تعمل على تأهل الأفراد للقيام بدور إيجابي في اتخاذ القرارات سواء على المستوى المحلى أو الدول .

تعريف رالف كريمر[vii] :-

عرف رالف كريمر الجمعيات الخيرية بأنها جماعه ذات مصلحة واحدة تختص بأمر خاص بجماعة معينة وتحاول التأثير على السياسة العامة ولهذه المنظمات الحرية في اختيار الجماعة التي يردون خدمتها وتعتمد صفات هذه المنظمات على صفات القيادة الإدارية.

تعريف روبرت كينج[viii] :-

- عرف روبرت كينج الجمعيات الخيرية بأنها منظمات خاصة أو هيئات غير ممولة وغير مراقبة أو مداره من الحكومة وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين :-

1. منظمات هادفة للربح (**Profit Making**) ويدخل ضمن هذه المنظمات المشاريع الخاصة التي يمتلكها أفراد .
2. منظمات غير هادفة للربح (**Non Profit Making**) وقسم كينج هذا النوع إلى أكثر من نوع .
3. منظمات اجتماعيه تهدف إلى خدمة المجتمع ورفع مستوى المعيشة .
4. منظمات مهنية (**Professional Associations**) مثل ذلك النقابات المهنية .
5. منظمات تعليمية هدفها نشر العلم وتدار بواسطة هيئه خاصة مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
6. منظمات دينية (**Religious**) .
7. **منظمات سياسية (Political) .**
8. منظمات ثقافية .

تعريف مايكل برايتون[ix] :-

- قسم مايكل برايتون الجمعيات الخيرية إلى :-

1. منظمات خدمه المجتمع (**Commodity Tracings**) وتتسم بالآتي :-
   - محدودية أعضاءها الاعتماد على التمويل المحلى .
   - وكالات دوليه للإغاثة والتنمية (**International Relief And Development**) وهذا النوع من المنظمات يكون لديه أعداد كبيرة من الموظفين المتخصصين ولديهم مكاتب فى بلاد كثيرة ولديهم ميزانيات عالمية .

تعريف ماركو بادرون[x] :-

وصف ماركو بادرون الجمعيات الخيرية بأنها أي منظمة لا تعتبر جزء من الحكومة ولم تؤسس بناءً على اتفاق بين الحكومات وقد تكون منظمات متخصصة أو نقابات اتحاد عمالية أو وكالات محلية أو دولية ليس لها طبيعة حكومية .

تعريف فلتون اسحاق[xi] :-

عرف فلتون اسحاق الجمعيات الخيرية بأنها منظمات تطوعية تتكون من أشخاص انضموا مع بعض فى مجموعات ولديهم أهداف مشتركة اجتماعية واقتصادية وفى تعريف آخر[xii] للمنظمات غير الحكومية بأنها منظمات مرنه وديمقراطية فى إدارتها وتحاول خدمه المواطنين بدون تحقيق ربح.

وهناك رأى يرى أن الجمعيات الخيرية ، هى هيئات أهلية تطوعية تعمل على إرساء دعائم الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات المحلية وتحاول رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذى تعمل فى نطاقه[xiii] ، ويتضح مما سبق انه بالرغم من تعدد تعاريف ومسميات الجمعيات الخيرية إلا أن هذه المنظمات لها خصائص مشتركة أهمها :-

- أنها غير هادفة للربح .
- لا تعتمد على الحكومة .
- تطوعيه النشاط والعضوية .

والى جانب هذه الخصائص فإنها لابد ان تقوم هذه المنظمات بعمل أشياء جيدة (**Good Things**) تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتخفيف المعاناة وأن تخدم أعضائها والفئات المهمشة فى المناطق الحضرية والريفية سواء داخل الدولة التى تنتمي إليها المنظمة أم خارجها.

تجربة جمعية زاكورا المغربية ودورها في دمج واستيعاب فئات المجتمع من الطبقات الفقيرة نموذجا)

1) نشأة الجمعية وتطور أهدافها :

تأسست جمعية زاكورا في الدار البيضاء عام 1995 ، باعتبارها منظمة غير حكومية تنموية ، أنشئت بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية الحديثة بأفكار ومناهج تتلاءم وتتساير مع معظم الأسر المغربية التى تستهدف الابتعاد بالقروض عن شبهات الربا ، وذلك من خلال تبني مبادرات تنموية تعمل على إقامة مشاريع إنتاجية مولدة للدخل ، والقضاء على الأمية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لمنظمة زاكورا في تحقيق تغيرات متواصلة في حياة الفقراء خاصة النساء اللاتي لا يملكون أي مصدر ثابت للدخل ولا يحصلون على أي نوع من الإعانات ويرجع السبب في تركيز المنظمة على التعامل مع النساء بصفة خاصة إلى أن الأعمال المنزلية للنساء الفقيرات تُعد مورد اقتصادي غير مستثمر ومن ثم يجب استثماره لصالحهم لزيادة مستويات دخولهم ، و أي تحسن في دخل النساء الفقيرات عادة ما ينعكس في صورة تحسن أوضاع التغذية والسكن (بالمقارنة في حالة ما إذا كانت الزيادة في دخل الأسرة نتيجة زيادة دخل الرجل) وذلك بسبب أن المرأة تضع أسرتها في قمة أولوياتها بينما الرجل لديه سلم مختلف للأولويات) ، ولا شك أن مثل هذه التحسينات تسهم في تمكين الفقراء من الاعتماد على الذات ، وزيادة فرص مشاركتهم في الخطط التنموية والتخفيف من حدة الفقر.

2) مصادر تمويل المنظمة [xiv]

يتكون الهيكل التمويلي لجمعية "زاكورا" من عدة مصادر هي :

- **أ . الهبات والتبرعات :**

وقد تحصل المنظمة على الهبات من مصادر رسمية حكومية من أجل دعم أنشطة العمل الخيري للمنظمة ، أو قد تكون الهبة من منظمات خاصة دولية أو إقليمية. وعموماً تنقسم الهبات التي تحصل عليها المنظمة إلى هبات مشروطة وهبات غير مشروطة.

الهبات غير المشروطة تمثل الهبات التي تمنحها جهة معينة للمنظمة من أجل تمويل برامجها وأنشطتها بدون أن تفرض عليها أية شروط تتعلق بكيفية التصرف واستخدام تلك الهبة. وغالباً يأتي هذا النوع من الهبات من مصادر حكومية حيث تساهم الحكومة بحوالي 13.28% من إجمالي مصادر تمويل المنظمة ولا تفرض الحكومة أي شروط أو قيود على الهبات التي تقدمها المنظمة .

أما الهبات المشروطة فهي تلك الهبة المتعلقة بتحقيق شرط سواء من ناحية أساليب وطرق التصرف في الهبة أو ميعاد الاسترداد ، وغالباً ما يأتي هذا النوع من الهبات من المنظمات الخاصة. وتمثل نسبة الهبات الخاصة المشروطة حوالي 70.31% من إجمالي مصادر تمويل المنظمة أما الهبات القابلة للاسترداد فتمثل حوالي 5.82% من إجمالي مصادر التمويل المشروطة للمنظمة وهذا إنما يشير إلى ميل المنظمة وتفضيلها لاستخدام الهبات المشروطة التي لا ترد على الهبات القابلة للاسترداد ، خاصة وأن المنظمة تعمل في أفقر الدول ومع فئات فقيرة يمكن التعامل معها على مخاطر كبيرة لذلك فإن المنظمة ترى أن توجيه الهبات المشروطة غير المستردة وتحقيق الشروط المتعلقة بها لتلك الفئات أفضل لأنه قد لا تأتي البرامج بعوائد إيجابية تمكن من سداد تلك الهبة.

ب . الأوقاف (التمويل بالوقف) :

يعتبر الوقف من أهم المصادر المميزة لهيكل تمويل جمعية زاكورا ، بالمقارنة بغيرها من الجمعيات الخيرية. والفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل بالوقف هي قيام شخص بإيقاف عائد عين معينة أو مشروع معين للإنفاق على البرامج الخيرية والتنموية للمنظمة وهذا يعني أن الوقف هو مبادرة فردية .

والوقف فى اللغة هو الحبس عن التصرف والتسبيل (بذل العين في سبيل الله) وكلها صريحة فى الوقف . [xv]

والوقف في الاصطلاح يوجد له عند فقهاء المسلمين تعاريف أهمها تعريف الجمهور، بأنه حبس العين عن ملك الناس ، وخروجها من ملك صاحبها إلى ملك الله تعالى ، والتصدق بريعها فى جهة من جهات البر ، وطبقا لذلك فإن من يقف أرضا معينة على الفقراء يكون قد أخرج هذه الأرض من ملكه ، وانتقلت إلى ملك الله ، ولم يجز له أن يتصرف فيها بأي تصرف ينقل ملكها، ولزم هذا التبرع حتى لا يجوز له الرجوع فى وقفه ، وفى هذا يختلف الوقف عن الوصية ، حيث يجوز للموصى أن يرجع عن الوصية مدة حياته . [xvi]

ولكن نظراً للزيادة الكبيرة في عوائد الأوقاف قامت الجمعية بتنظيم إدارة يطلق عليها إدارة الوقف والتي تقوم بتجميع عوائد كل هذه الأوقاف وتنظيمها وتحديد الأولوية في توجيهها لأعمال الخير. ويُعد نظام التمويل الوقف مورداً تمويلياً هاماً يتسم بالاعتماد على الذات حيث يعتمد على حشد شامل للمدخرات المحلية لتوجيهها إلى الإنفاق على الأعمال الخيرية والتنموية. وبالتالي فإن الاعتماد على

عوائد الأوقاف يجعل الجمعية تتمتع بجزء من الاستقرار والثبات وعدم الإذعان لشروط غير مقبولة كما هو الحال في الهبات بأنواعها المختلفة. وقد بلغت نسبة التمويل بالوقف 61.22% من إجمالي مصادر التمويل الغير مشروطة للمنظمة وحوالي 23.83% من إجمالي مصادر التمويل المشروطة للمنظمة.

وهذا يعني أن هناك عدد من الأوقاف قد يتطلب إنفاق عائدها على مجالات معينة يقرها الواقف وتوافق عليها الجمعية.

ج . التمويل بالإرث :

وهو يعني التمويل عن طريق الميراث الذي يتبرع به بعض الأشخاص إلى المنظمة ويجب الإشارة إلى أن التمويل بالإرث يختلف عن التمويل بالوقف في أن التمويل من خلال الوقف لا يستطيع الواقف الرجوع فيه بعد أن أوقفه لصالح جهة معينة ، أما التمويل بالإرث فيمكن للفرد الرجوع والعدول عنه في أي وقت شاء.

لذلك فإن المنظمة لا تعتمد بشكل كبير على ذلك المصدر نظراً للتقلبات التي قد تحدث فيه. وقد بلغ التمويل بالإرث حوالي (10.5%) من إجمالي مصادر التمويل غير المشروطة للجمعية وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة بالمصادر الأخرى للتمويل وذلك راجع إلى الطبيعة المتغيرة لذلك الأسلوب التمويلي.

د . الدخل من الاستثمارات المملوكة للجمعية :

تتمثل أهم أوجه الاستثمار التي تقوم به جمعية "زاكورا" في إقامة المشروعات التنموية الإنتاجية التي تهدف لتوفير الغذاء والماء والاحتياجات الأساسية للطبقة الفقيرة.

ومن أمثلة المشاريع التنموية التي تقوم بها الجمعية ، مشاريع حفر الآبار لتأمين مورد لمياه الشرب والري والمزارع الحديثة ، والمشاريع الزراعية لإنتاج الحبوب ، ومزارع الأبقار والدواجن والأسماك والمناحل وكذلك الصناعات الريفية واليدوية والتي تعتمد على الخامات المحلية المتوفرة مثل صناعات النسيج والصباغة ودباغة الجلود وغيرها. ومثل هذه المشروعات تحقق عوائد للجمعية ، تلك العوائد يؤخذ منها جزء لتطوير المشروع والمتبقي من العوائد يذهب لتمويل برامج الجمعية و يتمثل الدخل من الاستثمارات حوالي 3.86% من إجمالي مصادر التمويل غير المشروطة للمنظمة ، وحوالي 0.06% من إجمالي مصادر التمويل المشروطة.

3) برامج المنظمة :

تقدم منظمة زاكورا مجموعة من البرامج التي تهدف للتخفيف من حدة الفقر وتنقسم تلك البرامج إلى برامج اجتماعية ، وبرامج إقراض صغير.

أ) برامج التنمية الاجتماعية :

تهدف برامج التنمية الاجتماعية إلى دعم ومساندة الطبقات الفقيرة ، بما يعمل على التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل. وتنقسم برامج التنمية الاجتماعية إلى برامج تعليم وبرامج محو الأمية .

- برامج التعليم غير الرسمي :

تدرك مؤسسة "زاكورا" أنه لابد من الاهتمام بأطفال الفقراء وتعليمهم لبناء مجتمع قوي ومتماسك ، وقد تأسس برنامج التعليم غير الرسمي لمنظمة زاكورا عام 1997 ، واستهدف ذلك البرنامج أطفال البوادي والذين تجاهلهم معظم برامج التعليم الرسمي ، بسبب أن طبيعة الأقاليم التي يعيشون بها هي مناطق جبلية ينعدم فيها المدارس ، بالإضافة إلى وجود عراقيل كثيرة تحول دون إلحاقهم بالبرنامج الرسمي.

وركزت برامج المنظمة على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات : 16 سنة ولتحقيق هذا الهدف قامت المنظمة بإنشاء 130 مدرسة تقدم الخدمات التعليمية لأكثر من 6757 طفل فقير منهم 60% من الفتيات ، وتتوزع هذه المدارس على عدد من المحافظات مثل أغادير ، صافي ، وطنجة وغيرها من المحافظات. وتتكون كل مدرسة من فصلين يضم كل منهما من 20 - 32 تلميذ من المتسربين من التعليم غير الرسمي .

وتستمر الدراسة في هذه المدارس من 2 إلى ثلاث ساعات يومياً ، ويتم تحديد مواعيد الدراسة بالاتفاق مع الأهالي ، وحسب ظروف الأطفال الذين يعملون خارج المدارس وتستمر الدراسة بتلك المدارس على مدار 6 أيام أسبوعياً و 11 شهر سنوياً وفي عام 2002 بلغ عدد المناطق التي قدمها التعليم غير الرسمي للمنظمة نحو تسع مناطق وبلغ عدد المدارس التي تأسست في هذه المناطق نحو 77 مدرسة وعدد الأطفال الذين استفادوا من الخدمات التعليمية حوالي 3800 تلميذ.

وفي عام 2004 استطاعت منظمة زاكورا[xvii] تجهيز وإعداد التلاميذ في المناطق والأقاليم الآتية كما هو موضح في الجدول رقم (1) إجمالي عدد المدارس والطلاب لدى مؤسسة زاكورا .

جدول رقم (1) إجمالي عدد المدارس والطلاب لدى مؤسسة زاكورا

الإقليم	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	عدد الأطفال
دوكالا	26	773	723	1496
أوتايما	12	78	502	580
تافيلالنا	8	194	149	343
أجيلة	9	241	502	539
تورات	8	135	149	435
تارودانت	8	144	298	451
نيزنتا	7	54	300	351
صافي	13	329	307	751
أغادير	8	87	297	339
أرباو	5	160	386	251
الدار البيضاء	4	125	364	339
إجمالي	**108**	**2320**	**3627**	**5947**

ويمكن القول أن برامج مؤسسة "زاكورا" قد تعالج مشكلتين لم يستطيع التعليم الحكومي التصدي لها ، وهي مشكلة عدم قدرة النظام التعليمي الرسمي على استيعاب الأطفال الذين في سن المدارس ، إضافة إلى إيجاد حلول لمشكلة المتسربين حيث توفر لهم تعليم يتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية والبيئية.

. برامج محاربة الأمية :

أدركت منظمة "زاكورا" أنه لا يمكن تحديث المجتمع وتطويره ، بدون القضاء على الأمية. لذا حاولت المنظمة بذل بعض الجهود في هذا المجال من أجل خفض معدلات الأمية في المجتمع .

وبفضل هذه الجهود حققت المنظمة إنجازات كبيرة وإيجابية بشأن خفض معدلات الأمية خاصة في المناطق التي لا توجد بها الخدمات التعليمية الحكومية.

ولعل أبرز البرامج التي قامت بها المنظمة في هذا الصدد هو البرنامج المشترك بين المنظمة ووزارة التنمية الاجتماعية التي تدعم البرنامج كلاً بمبلغ 121900 درهم ، وقد امتد هذا البرنامج إلى خمس مناطق واستفاد منه 2535 مستفيد .

ويضم برنامج محو الأمية شق آخر يتم التعاون مع الهيئة الوطنية لمياه الشرب من أجل محو أمية 275 عاملاً بأجر موزعون على 14 مدينة وقرية ، تتراوح أعمار 51% من هؤلاء العمال ما بين 41 - 50 سنة ، وهم يشغلون وظائف مهنية وفي عام 1999 قامت المؤسسة برنامج لمحو أمية النساء وبلغ عدد المستفيدين حوالي 5776 مستفيد.[xviii]

ب) برامج الدعم المباشر للفقراء :

قدمت منظمة "زاكورا" دعم مالي مباشر للفقراء لمساعدتهم على تحسين مستويات استهلاكهم وتحسين أوضاعهم المعيشية والصحية.

ويتم تقديم ذلك الدعم بعد قيام المنظمة بدراسة أوضاع الفقراء وتحديد حجم الإعانة التي يجب على المنظمة منحها إياهم للنهوض بمستوياتهم المعيشية. وبعد ذلك يحصل الفقير على الدعم المالي من المنظمة .

وقد قامت المنظمة بدراسة أثر تلك الإعانات المالية المباشر في دعم الفقراء وتمكينهم من النهوض بمستويات معيشتهم ، وتوصلت المنظمة إلى أن الدعم المالي المباشر محدود الأثر على النهوض بمستوى معيشة الفقراء ، لأن ذلك الدعم يكون مؤقت وصغير بالنسبة لاحتياجات الفقراء وبالتالي يوجهون ذلك الدعم للإنفاق على الاحتياجات الاستهلاكية دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغير إيجابي أو سلبي على مستوى رفاهية الفقراء.

لذلك قدمت المنظمة برنامج الإقراض الصغير إلى جانب ذلك البرنامج .

ج . برنامج الإقراض الصغير لمنظمة " زاكورا " [xix]

قدمت منظمة "زاكورا" برنامج الإقراض الصغير على غرار النموذج الإقراضي لبنك جرامين ولكن دون اشتراط فوائد والذي من خلاله يتم تقسيم الفقراء إلى مجموعات تتكون كل مجموعة من 5 أشخاص ويكون كل 8 مجموعات ما يسمى بالمركز وتهدف برامج الإقراض الصغير إلى تمكين الفقراء من تحقيق زيادة متواصلة وثابتة في دخول الفقراء بما يمكنهم من النهوض بمستويات المعيشة.

وسيتم إلقاء الضوء على أهم التطورات التي مر بها البرنامج الإقراض للمنظمة.

مر برنامج الإقراض الصغير لمنظمة زاكورا بسبعة مراحل متميزة .

- **المرحلة الأولى (1995 - 1996) :**

قامت المنظمة خلال تلك الفترة بتطوير وتدعيم أساليب اقتراض المجموعة التكافلية وذلك بعد الفشل الذي حققته المنظمة عندما قامت بتقديم قروض كبيرة للرجال بدون ضمانات الأمر الذي أدى إلى تحمل المنظمة خسائر فادحة ، ولكن بعد زيارة المنظمة لبنك جرامين للتعرف على أفضل وأمثل الطرق للتعامل مع الفقراء. قامت المنظمة بتطبيق نموذج الإقراض الصغير من خلال المجموعات التكافلية للنساء الفقيرات (كضامنات) . وخلال تلك الفترة وصل عدد عملاء البرنامج إلى 2000 عميل .

- **المرحلة الثانية (1996 - 1998) :**

خلال تلك الفترة حدث ركود في أعداد العملاء الملتحقين بالبرنامج . حيث ارتفع عدد العملاء المتسربين ، لذا قامت المنظمة بدراسة أسباب التسرب وتوصلت المنظمة أن أهم أسباب تسرب العملاء هو عدم قدرة الفقراء على الاقتراض نتيجة تعثرهم في السداد بسبب فشل مشاريعهم نتيجة انخفاض مستوى المهارة لديهم ، وعدم قدرتهم على فهم الفقراء لأساليب ومناهج الاقتراض بسبب تدني مستوى تعليمهم.

- **المرحلة الثالثة (1999 - 2000)**

قدمت المنظمة برامج تدريبية تهدف إلى تدريب العملاء على إدارة مشاريعهم ذاتياً وتوعيتهم بأنواع المخاطر المحتملة ، التي قد يواجهها وذلك من خلال ورش العمل والندوات التي يتم عقدها في المركز الرئيسي للمنظمة أو مراكز التدريب الموجودة في الفروع والأقاليم التي تعمل بها المنظمة وخلال تلك الفترة وصل عدد العملاء إلى 7500 عميل .

- **المرحلة الرابعة (2000 - 2001) :**

خلال تلك الفترة أصبحت المنظمة أكثر قدرة على التعامل مع منهجيات وأساليب الاقتراض لأفقر الفقراء ، والتي تقوم أساساً على منح الفقراء قروض صغيرة بشكل تدريجي تزداد تبعاً لزيادة حجم التزامهم بسداد أقساط القروض في المواعيد المتفق عليها. ويتراوح حجم القرض الذي يحصل عليه الفقراء بين 1000 درهم - 5000 درهم. كذلك تم خلال هذه الفترة زيادة أعداد الفروع التي تقدم الائتمان.

- **المرحلة الخامسة (2001 - 2002) :**

اتسمت تلك المرحلة بالنمو السريع في عدد العملاء حيث زاد عدد العملاء بنسبة 33% وزاد إجمالي محفظة القروض بنسبة 24% إلا أنه خلال نفس الفترة ارتفعت نسبة المتأخرات وزادت كمية الديون المعدومة بسبب خلافات نشبت بين أعضاء المجموعة ورفضهم للضمان الفردي لبعضهم البعض أو بسبب منح المنظمة للعملاء قروض كبيرة لا تتوافق وقدرتهم على السداد .

- **المرحلة السادسة (2002 - 2003) :**
- اهتمت المنظمة خلال تلك الفترة بجودة ونوعية محفظة القروض وتقليل نسبة المخاطر بها عن طريق اجتياز مجموعات متوافقة ومتشابهة من حيث الخلفية الثقافية والاحتياجات ، وأسلوب التفكير.

- **المرحلة السابعة (2003 - 2004) :**

قامت المنظمة بإنشاء مركز يعمل على حل المشكلات التي يصادفها العملاء وتحول دون انتظامهم في عمليات السداد .

. تقييم برامج المنظمة:

نظراً لأن العائد من برامج التنمية الاجتماعية هو عائد يظهر في الأجل الطويل. لذلك سوف يقتصر التقييم على برامج الإقراض الصغير باعتبار أن عائدها يظهر مباشرة أو بعد فترة قصيرة من الحصول على القرض .

(2-4-4) إنجازات البرنامج :

استطاعت منظمة زاكورا تحقيق معدلات سداد مرتفعة وصلت إلى 99.2% كذلك تمكنت من زيادة عدد فروعها في أقاليم المغرب إلى 28 فرع ، منتشرة في 15 إقليم في المغرب ، كذلك زاد عدد القروض الممنوحة من 60.000 قرض عام 2002 إلى 120.000 قرض عام 2004 .[xx]

ويلخص الجدول رقم (2) بعض مؤشرات الوصول ومعدلات السداد لمنظمة زاكورا خلال عام 2004 .

جدول رقم (2) مؤشرات الأداء لمنظمة زاكورا عام 2004

المؤشر	
عدد القروض الموزعة عام 2004	32.750
عدد القروض الموزعة منذ نشأة منظمة زاكورا	82.814
كمية القروض الموزعة عام 2004	49.926.500 درهم
كمية القروض الموزعة منذ تأسيس المنظمة	121.489.000 درهم
معدلات السداد	%99.6
عدد الفروع المنتشرة في 15 إقليم في المغرب	28
عدد العمالة الموجودة بمنظمة زاكورا	86
عدد موظفي القروض	170

ويتضح من الجدول رقم (2) حدوث زيادة في أعداد القروض التي تم توزيعها على العملاء عام 2004 ، حيث يوضح الجدول أن عدد القروض الموزعة خلال عام 2004 تمثل 39% من إجمالي القروض التي أبرمتها المنظمة منذ نشأتها وهذا إنما يشير إلى انتعاش الأنشطة الإقراضية التي تقدمها المنشأة. مما يؤدي إلى زيادة فرص حصول الفقراء على الائتمان وتخفيف حدة فقرهم .

- ارتفاع نسبة المبيعات والأرباح المتحققة للعملاء مقارنة بغير العملاء :

ويوضح الجدول رقم (3) متوسط المبيعات والأرباح السنوية المتحققة من المشروعات .

جدول رقم (3) متوسط المبيعات والأرباح (الأرقام بالدرهم)

	عملاء	غير عملاء
المبيعات	12.99	5.467
الأرباح المتحققة	9.7	--
الأرباح المتوقعة	6.6	4.6

Source : USAID Moracco Micro Finance Program .

ويتضح من الجدول أن هناك زيادة كبيرة في المبيعات التي حققها عملاء البرنامج أدت تلك الزيادة إلى زيادة الأرباح المتحققة عن الأرباح التي كانت مستهدفة وذلك على عكس عدد العملاء الذين لم يتمكنوا من تحقيق أي أرباح ويرجع ذلك إلى أن الائتمان الممنوح من المنظمة مكن العملاء من تغطية التكاليف الثابتة والنفقات المتغيرة اللازمة للإنتاج ، بالشكل الذي ساهم في توجيه الفائض المتحقق لرفع جودة المنتج مما يضمن زيادة المبيعات.

هذا بالإضافة إلى أن المنظمة قد تقوم بمساعدة العملاء على تسويق منتجاتهم بشكل أمثل. ويجب الإشارة إلى أن تلك الأرباح المتحققة للعملاء تساهم بلا شك في إحداث أثر مزدوج يتمثل في زيادة الدخول المتحققة للأفراد المشاركين في تلك المشاريع ، وعلى الجانب الآخر يتم توجيه جزء من هذه الزيادة لإحداث بعض الإصلاحات والتعديلات التي من شأنها رفع مستوى الأسرة وتحسن أوضاعهم المعيشية.[xxi]

وقد أشارت دراسة (UNDP)[xxii] إلى أن 62.7% من عملاء المنظمة تمكنوا من تحقيق زيادة في دخولهم منهم 50.3% حققوا زيادة مستمرة وهذا إنما يشير إلى تحسن مستويات الدخول بالشكل الذي قد ينعكس على تحسن أوضاع التغذية والصحة للأسرة وزيادة معدلات استهلاك الأسرة في حين أن 36% من العملاء انخفضت دخولهم ، أو لم تتغير دخولهم. وهذا راجع إلى سوء استخدام العملاء لتلك القروض وعدم توجيهها بالكامل في مجالات إنتاجية مولدة للدخل لذلك يتم استهلاك القرض بدون أن ينعكس أي أثر على الدخل أو حجم الأصول التي يملكونها العملاء والجدول رقم (4) يوضح ذلك .

جدول رقم (4)التغيرات في حجم الدخول المكتسبة لأعضاء المنظمة (%) مقارنة بغير العملاء

طبيعة التغير في الدخل	العملاء	غير العملاء
انخفض بشكل كبير	2.1	8.3
انخفض	12.1	13.9
لم يتغير	22	29
زاد	5.3	48.9
زاد زيادة مستمرة	57.3	صفر

المصدر : إحصاءات غير منشورة بالمنظمة 2003 ، 2004 .

وعلى الجانب الآخر أشارت دراسة (Cecilia Tortoj)[xxiii] إلى أن 84.6 من العملاء قاموا بإصلاح منازلهم بالمقارنة بـ 78.4% من غير العملاء ويلخص الجدول رقم (5) طبيعة التغيرات التي قام بها العملاء .

جدول رقم (5)طبيعة التعديلات التي قام بها العملاء

طبيعة التغير في الدخل	العملاء	غير العملاء
تحسين نوعية الأسقف والحوائط	84.6	78.4
بناء أدوار إضافية	37.2	48.6
تحسين أنظمة الصرف الصحي	24	32
إضاءة المنزل بالكهرباء	13.3	17.1
أخرى	11.8	صفر

Source : Cecilia Tartoj "Professional Women". OP.cit .

وعلى الرغم من أن الجدول رقم (5) يشير إلى زيادة نسبة غير العملاء الذين تمكنوا من إحداث توسعات في منازلهم أو تحسين الصرف الصحي والمياه ، وإدخال الكهرباء إلا أن هذا لا يتنافى مع إنجازات المنظمة حيث قد يكون راجع إلى أن العينة المأخوذة التي تتمثل في غير العملاء من ذوي الدخول المرتفعة مقارنة بالعينة المأخوذة لتمثل العملاء.[xxiv]

مدى الاستفادة من التجربة وإمكانيات التطبيق في مصر

تكمن أهمية التجربة السابقة و بالتالى الإستفادة منها فى عدة جوانب أهمها أن التنمية ممكنة من خلال المنظمات غير الحكومية ، وأن الوصول إلى الفقراء وتحسين أحوالهم المعيشية ممكن للخروج من دائرة الفقر ، وأن تمويل المشروعات الصغيرة والتمويل بالغ الصغر فى حد ذاته يمكن أن يعمل بكفاءة ويحقق عائدا على المدى الطويل ويحقق كذلك غاياته الإجتماعية ، وأن المصارف التجارية يمكن لها أن تمارس هذا الدور ونفس الفكرة لتساهم فى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وخاصة بين النساء لرفع مستوياتهن المعيشية .

و من خلال تجربته ، أظهرت منظمة زاكورا أنه بالامكان التخفيف من حدة الفقر وبشكل مباشر من خلال السماح للفقراء في مشاركة أعضاء المجتمع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال سياسات مناسبة ومؤسسات تمويلية مناسبة، فانه بالامكان التخفيف من حدة الفقر وتوجيه المجتمع في الاتجاه المرغوب ، خاصة أن هذه المنظمة تعتبر أحد منظمات العمل الأهلى والتى تنمو بشكل كبير فى ظل توارى دور الدولة فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى المطبقة فى العديد من دول العالم النامى.

ويمكن متابعة دور المنظمات غير الحكومية في الواقع المصري والاستفادة من التجربة السابقة من خلال:-

أ- برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر المقدمة من المنظمات غير الحكومية فهي تعتبر أحد الحلول المقدمة للتعامل مع مشكلات البطالة والفقر في العديد من دول العالم النامي ، خاصة عند الأخذ في الاعتبار ما يعانيه الفقراء في تلك الدول من مشكلات البطالة وانخفاض إمكاناتهم الفنية والممارسة التي تحول دون التحاقهم بسوق العمل .

ومن هذا المنطلق تزايد اهتمام المنظمات غير الحكومية بقطاع المشروعات متناهية الصغر كأحد الأساليب التي قد تساعد في التخفيف من حدة الفقر ، وذلك من خلال تقديم تمويل متناهي الصغر لدعم ومساندة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

أ/1 تعريف التمويل الصغير:[xxv]

يعرف التمويل الصغير" بأنه مدى من الخدمات المالية (إقراض – تأجير – ادخار) ، يقدم الفئات التي لا تستطيع الوصول إلى المؤسسات الاسمية بسبب عدم امتلاكها للضمانات اللازمة أو لصغر حجم مدخراتها. وبالنسبة لمصر فإنه بنص القانون يحظر على الجمعيات الأهلية التعامل مع مجالات التأمين والادخار، وبالتالي يقتصر خدمات التمويل على الأنشطة الإقراضية فقط وبالتالي يشير التمويل الصغير في تلك الحالة إلى الإقراض الصغير والذي يعرف على أنه " إقراض قصير الأجل ، يوجه لتمويل رأس المال العامل أو لبدء أنشطة إنتاجية مولدة للدخل " .

أ/2 أنواع برامج الإقراض الصغير:

يتقسم برامج الإقراض الصغير للجمعيات الأهلية في مصر إلى :-

أ/1/2 برامج إقراض فردي :

توجه تلك البرامج لخدمة المشروعات الصغيرة في القطاع الرئيسي فقط، ويتراوح قيمة القرض بين 3000 جنيه مصري إلى 50000 جنيه مصري، وضمان المشروع وتحليل التدفق النقدي للمشروع هو الضمان الأساسي لمنح القروض، وضمان لاستمرار التعامل مع المنظمة، وسعر الفائدة على هذا النوع من القروض هو سعر الفائدة الرسمي والذي يبلغ 12%، وتشير الإحصاءات أن 43% من المنظمات تعتمد على منهج الإقراض الفردي، 73% من المنظمات تحصل على مدفوعات الفائدة شهرياً، 13% تستلزم الدفع كل ستة شهور في حالة القروض الزراعية.[xxvi]

أ/2/2 برامج إقراض المجموعة :

تستهدف تلك البرامج المشروعات متناهية الصغر في كلاً من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ، يتراوح حجم القروض بين 100 – 1000 جنيه مصري ، ويتم تقديم القروض بصورة متوالية تبدأ صغيرة ثم تزداد حجماً ، وسعر الفائدة على تلك القروض أكثر من 24% لتغطية تكاليف البرامج ، ويتم السداد طبقاً لجداول زمنية منتظمة على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين ، ويعمل في تلك البرامج حوالي 14% من إجمالي عدد المنظمات ، 43% يعملان في كلا النوعين من البرامج (برامج فردية – برامج جماعية) .

وتشير البيانات الإحصائية لدى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى أن هناك تنوع في الأنشطة ما بين إنتاج صناعي وزراعي وتجاري وسجاد وملابس لكن في أغلب الأحوال نجد أن هناك تركز في طلب " قروض لتمويل أنشطة محددة دون تمييز" فعلى سبيل المثال في محافظة الشرقية يوجد تركز في طلب قروض تربية الدواجن والأرانب ، مما أسهم في حدوث أزمات في التسويق وانخفاض في الأسعار مما أدى إلى عدم قدرة العملاء على السداد ، لذلك اتجهت حوالي 50% من الجمعيات العاملة في مجال التمويل الصغر إلى ترشيد المستفيد إلى نشاط آخر. وعلى الجانب الآخر أشارت البيانات إل أن 59% من الجمعيات تمول المشروعات الجديدة فقط و 40% تمول مشروعات قائمة بالفعل فعلى سبيل المثال الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين تمول المشروعات القائمة فقط ، وبعض الجمعيات تقدم القروض (خاصة القروض الفردية) في شكل عين بطرق مختلفة مثل تقديم آلات أو ماكينة أو مواد خام ، وتتراوح نسبة سداد القروض (فردية – مجموعة) ما بين 90 – 100% وهو ما يعكس مدى التزام الأفراد بالسداد للجمعيات في المواعيد المحددة.[xxvii]

ولكن يجب ألا نأخذ معيار معدل السداد فقط كمؤشر لنجاح المشروع وتعظيم المنافع الناجمة للفئات المستهدفة لأنه قد يدخل العميل في دائرة القرض – الدين وبالتالي يحقق معدلات سداد مرتفعة بالنسبة للمنظمة لكن في نفس الوقت لم يتمكن من الخروج من الفقر.

لذلك يفضل 93% من إجمالي الجمعيات العاملة في التمويل الصغير بتطبيق أسلوب متابعة المشاريع للتأكد من قدرتهم على السداد من عوائد المشروع ، وتقديم المساعدات في حالة تعثر المشروعات ، وتشير الإحصاءات إلى أن 55.2% من الجمعيات تمثل مشكلة التسويق أهم أسباب تعثر المشروعات و 44.6% من الجمعيات ترجع أسباب التعثر إلى عدم قدرة المقترض على إدارة القرض والمشروع بصورة صحيحة ، وللقضاء على مثل هذا النوع من المشاكل التي تنجح عن سوء تصرف العملاء في القرض ألزمت 96.4% من إجمالي جمعيات العملاء (خاصة عملاء القروض الفردية) تقديم دراسة جدوى للمشروع قبل الحصول على القروض .[xxviii]

ب- الأطراف الأساسية في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر :

هناك ثلاثة أطراف أساسية ساهمت في زيادة قدرة المنظمات غير الحكومية على تقديم برامج الإقراض الصغير للمشروعات متناهية الصغر تلك الأطراف هي :-[xxix]

ب/1 الجهات المانحة الدولية :

تضم الجهات المانحة الدولية التي قامت بتقديم الموارد المالية اللازمة لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (USAID) ، صندوق النقد السويسري (CIDA) ، Donia ، GTZ ، ومؤسسة فور ، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية ، UNICEF ، UNFPA .

وتعتبر (USAID) أكبر المشاركين في المبادرات المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر في مصر ، حيث تقوم هذه الجهة بتمويل ما يقرب من 705 من جميع الأنشطة في هذا القطاع.

ويعتمد الـ (USAID) على مدخلين لتمويل المشروعات المتناهية الصغر في مصر هما:-

ب/1/1 النموذج المؤسس :

وقد تم النموذج المؤسس لإنشاء منظمات خدمة المجتمع الخاصة والتي لا تسعى إلى تحقيق ربح (مثل جمعية رجال أعمال الإسكندرية) والتي تعمل كوسيط لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

ب/1/2 نموذج إقراض الفقراء :

ويهدف هذا النموذج إلى الاعتماد على المنظمات غير الحكومية لتقديم القروض إلى "أفقر الفقراء" خاصة النساء. ويصل الحد الأقصى للقرض إلى 300 دولار أمريكي يتم تقديمها لكل مقترض من ضمن مجموعة تتكون من خمس مقترضين ، وتشمل الأنشطة الداعمة الأخرى التي يقوم بها الـ (USAID) ما يلي:-

- إنشاء مؤسسة لضمان القروض تهدف إلى تقديم العون فيما يتعلق بمنح القروض للمشروعات التي تفتقر إلى الضمان اللازمة للاقتراض من البنوك التقليدية .
- دعم المجلس القومي للمرأة لتأسيس مركز لتطوير وتنمية مشروعات المرأة ، والذي يهدف إلى تدريب الخريجات وتوفير المعلومات والمساعدات التي قد يحتجن إليها.(xxx)
- أما صندوق التنمية المصري السويسري ، فقد قام بدعم المنظمات غير الحكومية في ضوء اتفاق بين الحكومتان المصرية والسويسرية عام 1995 ، و ينص هذا الاتفاق على تقديم الحكومة السويسرية قروض بلغت قيمتها 90 مليون دولار سويسري وهو ما يوازي 700 مليون جنيه مصري ، على أن يتم توجيه 40% من القرض لدعم المشروعات التي تهدف إلى رفع الدخل وتوفير فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق التنمية المصري السويسري لا يتعامل إلا مع المنظمات غير الحكومية ، علماً بأن المنظمات غير الحكومية تقوم بتحديد سياسة سعر الفائدة الخاصة بها على شرط أن تقوم بتغطية جميع نفقاتها بتمويل ما يوازي 10% من قيمة المشروعات الممولة من الموارد الخاص بها أو بالمجتمع الذي تعمل فيه.

وقد قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDD) بالتعاون مع الصندوق المصري السويسري بإنشاء مشروع (Micro Start) وذلك في إطار البرامج الموجهة لتوفير فرص للعمل. ويهدف المشروع إلى رفع قدرة المؤسسات المحلية لتقديم الخدمات المنوطة بها بهدف رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الخاصة بالفقراء ، بالإضافة إلى رفع دخل هذه الفئة وتوفير فرص عمل لها. ويتم تطبيق مشروع (Micro Start) المصري حالياً من خلال ثلاث منظمات غير حكومية في محافظة الفيوم لتمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً للأسس والممارسات العالمية.(xxxi)

ب/2 الصندوق الاجتماعي للتنمية :

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية – الذي تم إنشاؤه في أوائل التسعينات للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية المترتبة على إعادة الهيكلة الاقتصادية – من أكبر البرامج القومية الموجهة لخدمة التمويل متناهي الصغر في مصر ويصل إسهام الصندوق الاجتماعي إلى ما يقرب من 74% من إجمالي قيمة برامج الإقراض حيث يتم توجيه الموارد المالية من خلال المنظمات غير الحكومية لتوسيع نظام الإقراض الصغير والمتناهي في الصغر ، بالإضافة إلى ذلك يقوم الصندوق بتقدي مجموعة من الخدمات الأخرى للمنظمات غير الحكومية لدعم عمليات التمويل الصغير التي تقدمها.

ب/3 البنك الوطني للتنمية :

يُعد البنك الوطني للتنمية من أكثر البنوك الناجحة في مجال التمويل الصغير، وقد قام البنك الوطني للتنمية بإنشاء إدارات تهدف إلى تقديم الإرشاد والتوجيه الفني للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر .

وهنا يجب أن نشير إلى دور مركز دعم المنظمات غير الحكومية والذي يقوم بدعم برامج تمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال المنظمات الموجودة لخدمة المجتمع ، بالإضافة إلى تقديم منح لمنظمات خدمة المجتمع والمشروعات فيما يتعلق بالاستشارات الفنية.

ومن ثم فيمكن تكرار التجربة في مصر بشروط تضافر أكثر من جمعية أهلية لتكوين منظمة تساهم في التمويل الصغير للطبقات الفقيرة تتمثل أهدافه فيما يلي :-

1. التركيز الشديد على الفقراء وحدهم .
2. وجود شروط وإجراءات تمويل ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل .
3. أنشطة فردية مختارة من قبل الشخص لتدر دخلاً عليه .
4. مسئولية تضامنية للمتمولين (المستفيدين) ودعم متبادل من خلال الادخار الإجباري .
5. تمويل متناهي الصغر وسداد أسبوعي، وإمكانية لتلقي تمويل جديد في حالة سداد الأولى .
6. نظام تمويل مناسب وإشراف لصيق .
7. تشجيع الادخار الفردي.

نتائج و توصيات :

1. ساهم انحسار دور الدولة في تلبية احتياجات الفقراء (من خلال الدعم – أو توفير فرص عمل) ، وتجاهل القطاع الخاص متطلبات تلك الفئة نظراً لأنها تمثل طلبا غير فعال يتعارض مع هدف الربح الذي ينشده هذا القطاع في ظهور دور تنموي للمنظمات غير الحكومية - بعيدا عن الأدوار الرعائية السابقة - لمحاولة النهوض بمستوى معيشة تلك الفئات لسد الفجوة الناجمة عن تقلص دور الدولة لإعادة دمج الشرائح أو الفئات التي تم تهميشها بالاعتماد على عدد من الاستراتيجيات و البرامج لمواجهة الفقر.
2. اتضح أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية كقطاع ثالث .
3. ضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الخيرية في الدول الأخرى التى نجحت فيها هذه التجارب والعمل على كيفية تطبيقها وتفعيل دورها في الواقع المحلي .
4. تظهر تجربة منظمة زاكورا أهمية التمويل متناهي الصغر كنقطة دخول لبرنامج تنمية اجتماعي اقتصادي. ولكي يكون هنالك اقبالا من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع على أية برنامج.
5. أوضحت التجربة أنه بالإمكان تصميم وتطوير نظام تمويل متناهى الصغر قادر على تغطية الاحتياجات للمتمولين و للأسر الفقيرة .
6. توصي الدراسة بضرورة اندماج عدد من المنظمات غير الحكومية التى تهتم بالتنمية في مصر لإنشاء هيكل تنظيمي لمنظمة اهلية تسهم في تدعيم الفقراء القادرين على العمل والذين لا يجدونه ، عن طريق تقديم وسائل إنتاجية تساعدهم في رفع مستوى معيشتهم ومن ثم يصبح الفقراء بعد ذلك مساهمين في موارد هذه المنظمة بعد سداد القروض ، من خلال تقديم الدعم التطوعي المادي والمعنوي لهذه المنظمة، ويرجى من هذا التوجه أن يخفف من حدة الفقر.

---

[i] Voot Hiesos '' Working with non – government using Bank Fund", Workinhapet, No.(16), World Vision, New York, 1999. .

[ii] United Nation Development program '' Non government organization in Islamic Republic & Iran : Asitation Analysis" UNDP Iran, 1994.

[iii] Olena P. Masly akivska '' Role of non government organization in development go operation research paper ،UNDP, Yale Collaborative Program 1999, Research Clinic, New Havon, 1999, P. 7.

[iv] Lester N. Salamon & An Herike '' Search of non profit Sector", The Johns Hopkins copaktive nonprofit Sector project guide, No (1), Baltimote, 1989..

[v] تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 2000 .

vi Stroyed Foyd" Research Report Pet Formance Review for NGO", Grass Root development, Vol 15, No 2, 1991, P 30 .

vii Rollpm. Kramet " Voluntary Agencies in Welfare State " University of California Press Bek eleyanw . Los Anglos, Californium 1981, PP, 258-259.

viii Rebrf F. King, PHP " Towards a classification of organization, Indiana University, Blooming, April, 1995, P 13.

ix Mgkel Proton" Strategic issue in development Report workshop an Training for NGO, London, 1989, P 9.

x Marco Padron " non government development organization form development Aid to development Corporation Oxford Program , 1987, P 20.

xi Moltton Esman, " The role of voluntary organization in emerging democracies", The Oanish Central for human Rights, USA, IIE, 1993, P 14.

xii . أفندي، عطية حسين ، ظاهرة المنظمات غير الحكومية وتصنيفاتها ، ا هرام ا"!تصادي ، ال#اهرة ، 24$9$1996%

xiii عاد ال'ظيم ، (ين) ، * الدور المت+ير لمنظمات غير الحكومية ف- ظ. ال'ولمة ، مرك(الدراسات ا/سيوية ، كلية ا"!تصاد وال',وم السياسية ، 0لم'ة ال#اهرة ، 2002 ، 1 25 ، 26 %

xiv Lindao., k . Jacobs , Near east foundation financial statement and schedule, www.NEF.org .

xv . ا صفهان2 ، مفردات ألفاظ ال#رآن ،موسوعة المحد4،اسطولنة لي(ر، ا5صدار8.3، 1999%

xvi أبو بكر محمد بن سهل السرخسى ، المبسوط ، دار السعادة ، القاهرة ، 1324هـ ، المجلد الثانى ، ص 623 .

xvii Adele simmons, brining schools and community development to rural morocco www.medersart.com .

xviii Md. Akramul Islam, Education and mother tongue: Saf guarding amazigh lanyuago and culture. www.medersart.com

xix AF wan, I " Impact study of zakoure Micro credit program: www.developmentgetaway.org .

xx UNC DF Micro Start Motocco , www.un.org .

xxi USAID "Impact study of the zakoura Micro credit program", www.usaid.org.

xxii AS Am rogers small loans reap big gains in morocco", www.undp.org .

xxiii Cecilia, tar to. j , professional women and poverty: case study from morocco. www.developmentgetaway.org .

xxiv Cecilia, Toraj professional women and poverty op. cit pp 338.

xxv Abdel Megeed, Reem Ahmed " Small and Micro Enterprise Assistance programs in Egypt: A Case study of National Bank's small Enterprise Credit program" American University In Cairo, 2005..

xxvi قاعدة بيانات " الجمعيات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر في مصر ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، 2007،ص 130،

xxvii المرجع السابق ، ص 120. .

xxviii قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2007/2006 .

xxix Brandsma, Judith, and Deena Burjorjoo, Making micro Finance work In the middle East and north Africa" world Bank, Working papo1, Washington, D.C : World Bank, 2005 .

xxx Julia Elyachar " Mappings of Power : The state, NGO and International organization in the In Formal Economic of Cairo", Comparative studies in Society and history., No 45, Vol 3, pp 571-605.

xxxi Amimur Rahmam " Micro – credit Initiatives for Equitable and sustainable Development : Who pays?, World development No 27, Vol 1, pp 67 – 88 .